

قرار رقم 21 صادر في 20 من جمادى الآخرة 1426 (27 يوليو 2005) المتعلق بالشكایة المقدمة من طرف شركات SALIDOR و FLEXOLI, FRACH, MOLEN-INDUSTRIE ضد الحملة الإشهارية الإذاعية والتلفزيونية المتعلقة بعلامة «البصمة».

المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري،

بعد الاطلاع على الشكایة المسجلة بالهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بتاريخ 29 يونيو 2005 تحت رقم 05/687، والتي تتعu فيها شركات SALIDOR, FRACH, MOLEN-INDUSTRIE و FLEXOLI، ممثلة بواسطة محاميها، الحملة الإشهارية الإذاعية والتلفزيونية المتعلقة بعلامة «البصمة» لنتائج الإسفنج، والذي اعتبرت فيها أنها منافسة غير شريفة طبقاً للمادة 6 من القانون رقم 99-06 المتعلقة بحرية الأسعار والمنافسة من جهة، وأنها إشهار كاذب من جهة أخرى؛ وبعد الاطلاع على المستندات المتعلقة بالتحقيق الذي أجرته المديرية العامة للاتصال السمعي البصري؛

وبناء على الظهير الشريف رقم 1.02.212 الصادر في 22 من جمادى الآخرة 1423 (31 أغسطس 2002) القاضي بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، خصوصاً المواد 4 و 11 و 12 منه؛ وبعد المداولة طبقاً للقانون :

حيث إن المادة الرابعة من الظهير الشريف رقم 1.02.212، المولماً إليه أعلاه تنص في فقرتها الأولى على أنه «يمكن أن يتلقى المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري من المنظمات السياسية أو النقابية أو الجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة شكايات متعلقة بحرق أجهزة الاتصال السمعي البصري للقوانين أو للأنظمة المطبقة على قطاع الاتصال السمعي البصري»؛

وحيث يستخلص من أحكام الفقرة الأولى من المادة 4 المشار إليها أعلاه، أن الشركات المشتبكة ليست من بين الأشخاص الذين لهم الحق في رفع شكايات إلى المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، الشيء الذي يتعين معه التصريح بعدم قبول الشكایة،

ولهذا السبب :

1 - يصرح بعدم قبول شكایة شركات SALIDOR و FLEXOLI, FRACH, MOLEN-INDUSTRIE؛

2 - يأمر بتبيّن قراره هذا إلى الجهة المشتبكة وإلى شركة صورياد - القناة الثانية وبنشره في الجريدة الرسمية.

تم تداول هذا القرار خلال الجلسة التي عقدها المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري يوم الأربعاء 20 من جمادى الآخرة 1426 (27 يوليو 2005) بمقر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بالرباط، بحضور السيد أحمد الغزلي، رئيساً والستيد نعيمة لمشري والصاد محمد الناصري وصلاح الدين الوديع ومحمد نور الدين أفأية والحسان بوقنطر وعبد المنعم كمال، مستشارين.

عن المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري :

الرئيس،

الإمضاء : أحمد الغزلي.

وحيث إنه يستخلص من أحكام الفقرة الأولى من المادة 4، المشار إليها أعلاه، أن المنظمات النقابية التي يتم تأسيسها وفق أحكام القانون والتي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية المدنية هي وحدتها التي يحق لها رفع شكاياتها إلى المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، مثلاً في ذلك مثل المنظمات السياسية والجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة؛

وحيث يتضح من القانون الأساسي للنقابة الوطنية لأطباء القطاع الخاص أن النقابة الجهوية لأطباء القطاع الخاص للغرب تشكل جهازاً جهويًا لممثل الأطباء على مستوى الجهة الجغرافية المعنية؛

وحيث إن البند 8 من القانون الأساسي للنقابة الوطنية لأطباء القطاع الخاص ينص على أن المكتب الوطني يمثل النقابة أمام السلطات الإدارية والقضائية وإزاء مختلف الشركاء الاجتماعيين وأن الرئيس هو الممثل الشرعي للنقابة؛

وحيث إن البند 7 من القانون الأساسي للنقابة الوطنية لأطباء القطاع الخاص ينص على أن المكتب الجهوي يمثل أطباء القطاع الخاص على المستوى الجهوي وأن الرئيس الجهوي يمثل النقابة في الجهة؛

وحيث إن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري مؤسسة ذات طابع وطني؛

وحيث إن الشكایة تقدمت بها النقابة الجهوية لأطباء القطاع الخاص للغرب ممثلة في شخص رئيسها الجهوي، الشيء الذي يتعين معه التصريح بعدم قبول الشكایة بسبب تقديمها للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري من طرف الجهاز الجهوي الذي لا يتمتع بالأهلية القانونية لممثل النقابة على المستوى الوطني،

ولهذه الأسباب :

1 - يصرح بعدم قبول شكایة النقابة الجهوية لأطباء القطاع الخاص للغرب؛

2 - يأمر بتبيّن قراره هذا إلى المشتبكة وإلى شركة صورياد - القناة الثانية وبنشره في الجريدة الرسمية.

تم تداول هذا القرار خلال الجلسة التي عقدها المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري يوم الأربعاء 20 من جمادى الآخرة 1426 (27 يوليو 2005) بمقر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بالرباط، بحضور السيد أحمد الغزلي، رئيساً والستيد نعيمة لمشري والصاد محمد الناصري وصلاح الدين الوديع ومحمد نور الدين أفأية والحسان بوقنطر وعبد المنعم كمال، مستشارين.

عن المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري :

الرئيس،

الإمضاء : أحمد الغزلي.